المحور الاول : ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

تشغل قضية التنمية الاقتصادية اهتماما كبيرا لكافة الدول في مجتمعنا المعاصر سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية التي تواجه مشاكل عديدة ومتنوعة تحول دون تحقيق أهدافها في مختلف المجالات، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة هذه الدول على استغلال ما لديها من موارد بالشكل المناسب بسبب قلة الخبرة التقنية أو انعدامها أو لعدم توفر الأموال اللازمة لذلك، فكانت قبلتها نحو الاستثمارات الأجنبية كحل أفضل ليخرجها من مشكلة التنمية، وقد أظهرت العديد من تجارب الدول النامية وبعض الدول المتقدمة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر واللجوء إليه لحل العديد من المشاكل الاقتصادية وكبديل عن الاقتراض وما يتيحه الاستثمار من نقل لرؤوس الأموال والتكنولوجيا، وبما يساهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية للدولة المضيفة دون إحداث عجز في ميزان مدفوعاتها أو ديونها الخارجية .

لذا سنخصص في دراسة هذا المحور ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال التقسيم التالي :

اولا : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

نظرا للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية فقد حرصت معظم الدول النامية على التنافس فيما بينها من أجل جذب المستثمرين الأجانب إليها، من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم وذلك لحاجة الدول النامية إلى رأس المال والخبرة الفنية والعلمية والتكنولوجيا، لذلك سنتناول في هذا المحور مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، فنتطرق إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال بيان تعريفه من الناحيتين الاقتصادية والقانونية إضافة إلى تعريفه في القانون الدولي والقانون الجزائري، ثم نتطرق إلى أهمية هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأشكالها القانونية .

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل أن نتطرق إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، لابد من الوقوف على معرفة معنى كلمة الاستثمار في اللغة.

إن كلمة استثمار في اللغة مشتقة من كلمة(ثمر) ، ويقال أثمر الشجر أي خرج ثمره، والثمر بمعنى كل أنواع المال مثل الذهب والفضة وهذا ما يستفاد من قوله تعالى في كتابه الكريم(.....**وَكَانَ لَهُ ثُمُرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكثرُ مِنْكَ مَالاً وأعَزُ نَفَراً**) ، ويأتي الفعل استثمر على وزن استفعل الذي مصدره استثمار على وزن استفعال فنقول استثمر المال أي نماه.

1-1 : تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر من الناحية الاقتصادية والقانونية

إن مصطلح كلمة الاستثمار هو مصطلح مركب تجتمع فيه عناصر اقتصادية وعناصر قانونية، بالرغم أن الاستثمار يرجع في الأساس إلى الناحية الاقتصادية، لذلك كان محل اهتمام فقهاء الاقتصاد

قبل أن يتطرق له فقهاء القانون، وعلى هذا الاساس ولبيان تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر لابد أن نوضح أولا التعريف الاقتصادي ثم نتطرق إلى التعريف القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر،

ا- تعريف الفقه الاقتصادي للاستثمار الاجنبي المباشر

يعرف الاقتصاديون الاستثمار على أنه " انتقال أحد عوامل الانتاج عبر الحدود الدولية للمساهمة في الاستغلال الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بقصد تحقيق ربح نقدي مميز".

ب- تعريف الفقه القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف القانونين الاستثمار الاجنبي المباشرعلى أنه " اسهام غير وطني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة المعنية بمال أو عمل أو وضعها في مشروع محدد بقصد الحصول على عوائد مجزية وفقا للقانون "

2-1 : تعريف الاستثمار في التشريع الجزائري : أما بالنسبة إلى المشرع الجزائري فإنه قد عرف الاستثمار في المادة الثانية من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار على أنه يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يلي:

1- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة ، أو توسيع قدرات الانتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

2- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية . ما

يلاحظ على التعريف الذي أورده المشرع الجزائري أنه لم يعرف الاستثمار وإنما اكتفى بذكر عناصره، دون أن تطرق إلى أهم خصائص الاستثمار وهو انتقال وسائل الانتاج من خارج الدولة المضيفة، والعمل على تحقيق الربح الذي يعد أهم هدف يسعى إليه المستثمر الأجنبي.

ثانيا : أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأشكالها القانونية

1- أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تكمن أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدور الذي يمارسه الاستثمار لإحداث النمو والتنمية الاقتصادية في البلاد المضيفة له، لذلك نتناول أهم التأثيرات الايجابية والسلبية للاستثمار الاجنبي المباشر على الدولة المضيفة له .

ا- التأثير الايجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة

ان لهذه الاستثمارات مزايا ايجابية إذا ما أحسن توجيهها ومراقبتها لذا نذكرها بشيء من التفصيل.

1 - الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق التنمية الاقتصادية : تعتبر التنمية ا اقتصادية من أهم الأهداف والطموحات التي تسعى جميع الدول لتحقيقها ، وإذا كانت البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات وخاصة النامية منها تسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي بها

فإن ذلك يحتاج إلى استثمارات ضخمة، وبالتالي فهي تتطلب رؤوس أموال طائلة قد تعجز عن توفيرها بمواردها الحقيقية وحدها، والتي يمكن استغلالها في استيراد الآلات والمعدات المطلوبة لمشروعات التنمية فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تساعد على الحصول على الرأسمال الكافي لتحقيق التنمية[).

2 - الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا : حيث صارت التكنولوجيا من ضمن العناصر الهامة التي تحدد نجاح أو فشل خطط التنمية، ويوجد إجماع واسع على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، فهو يعتبر المنفذ الوحيد لنقل التكنولوجيا للدول النامية عبر الشركات متعددة الجنسيات .

3 - الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين ميزان المدفوعات : تساهم في زيادة نمو الناتج المحلي ، مما يكون له أثر إيجابي في تحسين ميزان المدفوعات لأن اللجوء إلى الاقتراض يزيد من أعباء خدمة الدين الناتجة عن هذا التمويل والتي تمثل عبء على ميزان المدفوعات،

4- الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخلق فرص العمالة : تساهم الاستثمارات الأجنبية في خلق هذه الفرص من خلال وجود الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة الامر الذي سيؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

ب- التأثير السلبي للاستثمار الاجنبي المباشر على الدولة المضيفة : على الرغم من التسليم بوجود منافع محتملة من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن ذلك لا ينفي وجود العديد من الآثار السلبية التي يمكن أن يحدثها هذا الاستثمار على الدولة المضيفة له، لذا نود ذكر تلك الآثار على النحو التالي:

1: التأثير على سيادة الدولة المضيفة . يتجلى تأثير الاستثمار السلبي على سيادة الدولة المضيفة من خلال التدخل في الشؤون السياسية وذلك بسبب قدرة الشركات متعددة الجنسيات التأثير على اصحاب القرار في البلد المضيف.

2 - التأثير على موارد الدولة المضيفة : ويكون ذلك من خلال منح الاعفاءات الضريبية وتخفيض التعريفات الجمركية على بعض الواردات وإعطاء تسهيلات ومزايا خاصة للمستثمرين الأجانب، ويترتب على ما سبق انخفاض إيرادات الدولة والتي كان من الممكن استخدامها في أغراض تفيد التنمية المحلية.

3 - التأثير على ميزان المدفوعات : ويكون ذلك من خلال تحويل الأرباح المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد الأصلي و تحويل جزء من مرتبات الأجانب العاملين في المشروعات للخارج، والتي قد تؤدي إلى تحمل الدولة أعباء نقدية لها تأثير مباشر على ميزان المدفوعات.

4 - التأثير على العمالة : قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آثار سلبية على سوق العمل في بلاد الموطن المضيف له،وذلك بسبب تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات لاستخدام تكنولوجيا عالية لا تستخدم فيها العمالة أو تتطلب عمالة ذات مهارة عالية، مما يحجم عن استخدام العمالة المحلية التي

يتطلب تدريبها وتعليمها تكاليف مرتفعة قد يؤثر على عوائد الاستثمار، وهذا ما يحتج به المستثمر الاجنبي حتى لا يقوم بتوظيف العمالة في البلد المضيف.

5 - التأثير على التكنولوجيا : لأن تطبيق التكنولوجيا في مجال معين يتعين أن يكون هناك تكامل في مجالات اخرى وهذا ما تفتقده الدول النامية التي تحتاج إلى تعميم التكنولوجيا في جميع المجالات حتى تستفيد أكثر من هذه التكنولوجيا القادمة اليها.

6 - التأثير على البيئة : من خلال استمرار تقليل وتخفيض المعايير والضوابط البيئية المفروضة عل الأنشطة التصنيعية والإنتاجية،لأن المستثمرين ربما يميلون إلى التوجه إلى الدول الأقل صرامة أو التي تنعدم بها الأطر التنظيمية في هذا المجال

ثالثا : الأشكال القانونية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تأخذ الاستثمارات الاجنبية المباشرة عدة أشكال قانونية ، فإذا تعلق الامر بالمستثمر المحلي فانه يتوجب عليه سواء كان شخص طبيعي او معنوي ان يلتزم بالالتزامات التجارية المفروضة على التجار ولعل اهمها القيد في السجل التجاري ، وهذا الذي نصت عليه **المادة 19 قانون** تجاري على انه **" التسجيل في السجل التجاري اجباري على كل شخص طبيعي او معنوي محلي او اجنبي " اما المادة 20 ق تجاري** فنصت على انه **" التسجيل التجاري يطبق على كل مقاولة تجارية يكون مقرها في الخارج وتفتح فرعا في الجزائر ، كل ممثلية تجارية اجنبية تمارس نشاطا تجاريا على التراب الوطني "** ، اما اذا كان الامر يتعلق بالمستثمر الاجنبي فانه ايضا يتوجب عليه اولا الحصول على رخصة للممارسة النشاط ثم القيد في السجل التجاري ، اما عن الاشكال القانونية للاستثمار فتكون احدى الانواع التالية: ،اما تكون في شكل مشروع خاص او انه مشروع ثنائي بمعنى في شكل مشروعات مشتركة أو تكون في شكل شركات متعددة الجنسيات.

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة والمشتركة

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عندما تنتقل من دولة إلى دولة أخرى تأخذ عدة أشكال، سواء في شكل مشروع خاص أو في شكل مشروع ثنائي أي مشترك، لهذا سنتطرق إلى هذه الانواع مع التركيز على النوع الثاني الأكثر تداولا والذي تفضله الدولة المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر.

1-1 / الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة : ويعني هذا النوع من الاستثمار تملك صاحب رأس المال الأجنبي المشروع المقام ملكية تامة بحيث يكون له حق الإدارة والتحكم في كل عملياته ، ولقد أخذ هذا النوع من الاستثمار في التزايد وذلك مع بداية السبعينات بعد أن كانت الدول النامية تنفر منه، أما بالنسبة للجزائر فإنها لا تحبذ هذا النوع من الاستثمار خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي، ويعد هذا النوع من الاستثمارات أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات وذلك لتوافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الانتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة من إنتاج وتسويق وغيرها.

2-1/ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية (المشروعات المشتركة) : بمعنى أن أسلوب الشراكة هو أن تكون ملكية المشروع الاستثماري مقسمة بين رأسمال الأجنبي والوطني على السواء .

وما يمكن الاشارة إليه هو رغم أن المشرع الجزائري يحبذ هذه الاستثمارات إلا أنه ما زال يشترط أن لا تتجاوز نسبة مشاركة المستثمر الأجنبي عن 49% من رأس مال المشروع، وذلك تفاديا للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصادي المحلي وهو الامر الذي يرفضه معظم المستثمرين الاجانب .

2- الشركات متعددة الجنسيات

إن الأشكال التي يتم ويظهر بها الاستثمار الاجنبي المباشر لا تخرج في الغالب عن الاستثمار بواسطة الشركات متعددة الجنسيات فهذه الاخيرة هي المحرك الاساسي لهذه الاستثمارات، كما أن هذه الاستثمارات تعكس نشاط هذه الشركات التي أصبحت تمثل قاطرة تجر ورائها الاستثمار الاجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، و ذلك رغبة في تعظيم الارباح من خلال الاستفادة التي تتميز بها كل بيئة استثمارية مناسبة خاصة في جانب تكلفة الانتاج، كما أنها تفضل هذا الاستثمار لأنه يمكنها السيطرة على إدارة المشروع الذي تقوم باستغلاله ومن ثم تطبيق الخطة الاقتصادية التي تضعها، وقد أصبحت هذه الشركات تشكل اليوم القوى المحركة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

2-1 / تعريف الشركات متعددة الجنسيات : هناك تعاريف مختلفة إلا أن أهم هذه التعريفات هو أنها **" مجموعة من الشركات ترتبط ببعضها بروابط قانونية واقتصادية تجعل منها وكأنها شركة واحدة "**، كما تعرف ايضا **" ذلك المشروع الضخم الذي يضم شركات وليدة تتمتع كل واحد منها باستقلال قانوني عن الأخرى إلا أنها ترتبط بالمركز الأصلي بعلاقات قانونية تتجسد بهيمنة وسيطرة الشركة الأم على نشاطاتها والرقابة عليها أثناء قيامها بالاستثمار في مناطق جغرافية متعددة وذلك في إطار استراتيجية عالمية موحدة "**.

2-2/ مميزات الشركة متعددة الجنسية : يمكن تميزها من الناحية القانونية والاقتصادية.

ا- من الناحية القانونية :

- الشركة لا تخضع لمجموعة واحدة من الاحكام والقواعد القانونية ، فكل شركة تابعة لها تخضع لتشريع الدولة التي تحمل جنسيتها .

- تتمتع الشركة م ج بان لكل شركة جنسية تختلف عن الاخرى وحتى عن جنسية الشركة الام .

ب- من الناحية الاقتصادية : الشركة تتعامل مع نظم اقتصادية مختلفة ومتنوعة ،لذلك فهي لا تقرر الاستثمار إلا بعد ان تجمع المعلومات الاقتصادية عن تلك الدولة التي ترغب الاستثمار فيها ، من خلال معرفة مدى توفر المواد الاولية وحجم السوق وعادات وتقاليد ذلك المجتمع وعموما مناخ الاستثمار وبيئة الاعمال في تلك الدولة .